الوَقْفُ

٨٨١ ـ تَنْوِيناً اثْرَ فَتْحٍ اجْعَلْ أَلِفَا وَقْفاً وَتِلْوَ غَيْرِ فَتْحٍ احْذِفَا(١)

أي: **إذا وُقف على الاسم المنوَّن**(2)، فإن كان التنوين واقعاً بعد فتحة أُبدل ألفاً، ويشمل ذلك ما فتحتُه للإعراب، نحو: «رَأَيْتُ زيداً»، وما فتحتُه لغير الإعراب، كقولك في إيهاً ووَيْهاً: «إيهَا، ووَيْهَا».

وإن كان التنوين واقعاً بعد ضمة أو كسرة، حُذِفَ وسُكِّن ما قبله، كقولك في «جَاء زَيْدٌ»، و«مَرَرْتُ بَزيْدٍ»: «جَاء زَيْدْ»، و«مَرَرْتُ بزَيْدْ»(3).

٨٨٢ ـ وَاحْذِفْ لِوَقْفٍ فِي سِوَى اضْطِرَارِ صِلَةَ غَيْرِ الفَتْحِ فِي الإِضْمَارِ(٤)

٨٨٣ ـ وَأَشْبَهَتْ «إِذاً» مُنَوَّناً نُصِبْ فَأَلِفاً فِي الوَقْفِ نُونُهَا قُلِبْ(٥)

---

(١) «تنويناً» مفعول أول لقوله: «اجعل» الآتي «إثر» ظرف متعلق باجعل، وإثر مضاف، و«فتح» مضاف إليه «اجعل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ألفاً» مفعول ثان لاجعل «وقفاً» مفعول لأجله، أو منصوب بنزع الخافض، أو حال من فاعل اجعل بتأويل واقف «وتلو» مفعول تقدم على عامله، وهو قوله: «احذفا» الآتي، وتلو مضاف، و«غير» مضاف إليه، وغير مضاف، و«فتح» مضاف إليه «احذفا» فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المنقلبة ألفاً للوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

(2) الوقف: هو قطعُ النُطق عند آخر الكلمة.
وذلك لتمام غرضِ الكلام، أو لاستراحَةِ النفس، أو لتمام، أو لانتهاء نظمٍ، أو سجع.
وأنواعه: اختياريٌّ، واختباري (لاختبار قدرة أحدٍ على الوقف)، واضطراري (لانتهاء نَفَس المتكلم)، واستثباتي، وتذكُّري، وترنُّحي.
ولكلٍّ من هذه الأحكام فروعٌ وشُعَبٌ تتنوّع، تَرِدُ في مظانّها، فلتُراجَعْ.

(3) ما قاله يخصُّ الوقف الاختياري، وفي الوقف على التنوين بعد فتحة، خلافٌ لربيعة؛ إذ يجوّزون الوقوف عليه بسكون.

(٤) «واحذف» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لوقف في سوى» جاران ومجروران متعلقان باحذف، وسوى مضاف، و«اضطرار» مضاف إليه «صلة» مفعول به لاحذف، وصلة مضاف، و«غير» مضاف إليه، وغير مضاف، و«الفتح» مضاف إليه «في الإضمار» جار ومجرور متعلق بصلة.

(٥) «أشبهت» أشبه: فعل ماض، والتاء للتأنيث «إذاً» فاعل أشبه «منوناً» مفعول به لأشبه «نصب» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى منون، والجملة من نصب ونائب =

إذا وُقِفَ على هاء الضمير: فإن كانت مضمومة، نحو: «رأيتُه» أو مكسورة، نحو: «مَرَرْتُ بِهِ» حُذِفت صلتُهَا ووقف على الهاء ساكنةً، إلا في الضرورة[1]، وإن كانت مفتوحة، نحو: «هِنْدٌ رَأَيْتُهَا» وُقِف على الألف ولم تُحذف.

وشبهوا «إذاً» بالمنصوب المنوَّن، فأبدلوا نونها ألفاً في الوقف[2].

٨٨٤ ـ وَحَذْفُ يَا المَنْقُوصِ ذِي التَّنْوِينِ مَا لَمْ يُنْصَبَ اوْلَى مِنْ ثُبُوتٍ فَاعْلَمَا[٣]

٨٨٥ ـ وَغَيْرُ ذِي التَّنْوِينِ بالعَكْسِ وفي نَحْوِ مُرٍ لُزُومُ رَدِّ اليَا اقْتُفِي[٤]

= فاعله المستتر فيه في محل نصب نعت لقوله: «منوناً» السابق «فألفاً» مفعول ثان تقدم على عامله، وهو قوله: «قلب» الآتي «في الوقف» جار ومجرور متعلق بقلب «نونها» نون: مبتدأ، ونون مضاف، وها: مضاف إليه «قلب» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ـ وهو المفعول الأول ـ ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نون الواقع مبتدأ، والجملة من قلب ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.

(1) الصلةُ المقصودة هو إشباع حركة الهاء بحرف علة متصل به من جنس حركته، وهو في الكسر ياء، وفي الضم واو. والضرورة التي أرادَ هي ضرورة النظم.

(2) رأى الجمهور كتابتَها والوقفَ عليها بالألف، وخالفَ المازنيُّ والمبرّد وابن عصفور واختاره السيوطي، فرأوا كتابتها والوقف عليها بالنون. ورأى الفراء وابن خروف أنها تُكتب ويُوقف عليها بالنون إذا عَمِلت، وبالألف إن لم.

وتنصب المضارع بشرط تصديرها، واستقبالها إياه، واتصالها به، أو انفصالها عنه بالقسم، أو بلا النافية، فحسبُ.

(٣) «وحذف» مبتدأ، وحذف مضاف، و«يا» قصر للضرورة: مضاف إليه، ويا مضاف، و«المنقوص» مضاف إليه «ذي» نعت للمنقوص، وذي مضاف، و«التنوين» مضاف إليه «ما» مصدرية ظرفية «لم» نافية جازمة «ينصب» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم، والفتحة ملقاة على الباء من الهمزة في قوله: أولى، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو «أولى» خبر المبتدأ «من ثبوت» جار ومجرور متعلق بأولى «فاعلما» فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لأجل الوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

(٤) «وغير» مبتدأ، وغير مضاف، و«ذي» مضاف إليه، وذي مضاف، و«التنوين» مضاف إليه «بالعكس» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «وفي نحو» جار ومجرور متعلق بقوله: «اقتفي» الآتي، ونحو مضاف، و«مر» مضاف إليه «لزوم» مبتدأ، ولزوم مضاف، و«رد» مضاف إليه، ورد مضاف، و«اليا» قصر للضرورة: مضاف إليه «اقتفي» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «لزوم رد» الواقع مبتدأ، والجملة من اقتفي ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.

إذا وُقِفَ على المنقوص المنَوَّنِ؛ فإن كان منصوباً أُبْدِلَ من تنوينه ألف، نحو: «رأيت قاضيا»، فإن لم يكن منصوباً، فالمختار الوقْفُ عليه بالحذف، إلا أن يكون محذوف العين أو الفاء، كما سيأتي؛ فتقول: «هَذَا قَاضْ، ومررت بقَاضْ» ويجوز الوقف عليه بإثبات الياء، كقراءة ابن كثير: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هادي﴾ [الرعد: ٧][1].

فإن كان المنقوصُ محذوفَ العينِ: كـ «مُرٍ» اسمَ فاعل مِنْ أَرَى[2]، **أو الفاء**: كـ «يَفي»[3] عَلَماً، لم يوقف إلا بإثبات الياء؛ فتقول: «هذا مُرِي، وهذا يَفِي» وإليه أشار بقوله: «وفي نحو مُرٍ لُزُومُ رَدِّ اليَا اقْتُفِي».

فإن كان المنقوصُ غيرَ مُنَوَّنٍ، فإن كان منصوباً ثبتت ياؤه ساكِنَةً، نحو: «رأيتُ القاضِي»، وإن كان مرفوعاً أو مجروراً، جاز إثباتُ الياء وحذفُهَا، والإثباتُ أجْوَدُ، نحو: «هذا القَاضِي، ومررتُ بالقاضِي»[4].

٨٨٦ ـ وَغَيْرَ هَا التَّأْنِيثِ مِنْ مُحَرَّكِ سَكِّنْهُ أَوْ قِفْ رَائِمَ التَّحَرُّكِ[٥]

---

(1) «النشر في القراءات العشر» ٢/ ١٠٥.

(2) «أرى» هو المضارعُ المستعمل من «رأى»، الماضي بدلاً من «أرأى» بوزن «أفْعَلَ».
والمراد هنا الثاني، وأصلُهُ «أرأى يُرْئي»، فهو «مُرْئي»، نُقِلَت الكسرة من الهمزة إلى الراء، ثم حُذِفت الهمزة، فأصبحت «مُرِي».

(3) يفي: مضارعُ «وفَى» ـ وأصل ماضيه «وفَيَ» أبدلت ياؤه ألفاً لتطرُّفها بعد فتح ـ وأصل هذا المضارع «يَوْفي»؛ حُذِفت الواو لوقوعها بين ياءٍ وكسرة.

(4) وعدم الإثبات جيدٌ كذلك؛ وقد قُرِئ به في القرآن العزيز في نحو ﴿يَوْمَ ٱلتَّنَادِ﴾ [غافر: ٣٢]، و﴿ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ﴾ [الرعد: ٩].
ومثلُ غير المنون لتعريفه بـ«الـ» ما سقط تنوينُه بالنداء، نحو «يا قاضي» أو سقط لمنع الصرف، كقولك: «رأيتُ جواريَ»، أو سقط للإضافة، نحو «هو قاضي دمشق».
ويترجَّح في هذا كله الحذفُ مثل المنون، ولا يُقلَب تنوينُه ألفاً، بل يُوقَفُ عليه بالياء.

(٥) «وغير» مفعول بفعل محذوف يفسره قوله: «سكنه» الآتي، والتقدير: وسكن غير «ها» التأنيث، وغير مضاف، و«ها» قصر للضرورة: مضاف إليه، وها مضاف، و«التأنيث» مضاف إليه «من محرك» جار ومجرور متعلق بسكنه «سكنه» سكن: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به «أو» عاطفة «قف» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «رائم» حال من فاعل قف، ورائم مضاف، و«التحرك» مضاف إليه.

٨٨٧ ـ أَوْ أَشَمِمِ الضَّمَّةَ أَو قِفْ مُضْعِفَا مَا لَيْسَ هَمْزاً أَوْ عَلِيلاً إنْ قَفَا[(١)]

٨٨٨ ـ مُحَرَّكاً وَحَرَكَاتِ انْقُلَا لِسَاكِنٍ تَحْرِيكُهُ لَنْ يُحْظَلَا[(٢)]

إذا أريد الوَقْفُ على الاسم المحرَّكِ الآخِرِ، فلا يخلو آخره من أن يكون هاء التأنيث أو غيْرَها.

فإن كان [آخره] هاءَ التأنيثِ، وجب الوقفُ عليها بالسكون، كقولك في «هذه فاطمةُ أَقْبَلَتْ»: «هذه فَاطِمَهْ».

وإن كان [آخِرُهُ] غيرَ هَاءِ التأنيثِ، ففي الوقف عليه خمسةُ أَوْجُهٍ: التسكين، والرَّوم، والإشمام، والتضعيف، والنَّقْلُ.

فالرَّوْم: عبارة عن الإشارة إلى الحركة بصوت خفيٍّ.

والإشمام: عبارة عن ضَمِّ الشفتين بعد تسكين الحرف الأخير، ولا يكون إلا فيما حركتُه ضمة.

---

(١) «أو» عاطفة «أشمم» فعل أمر معطوف على «قف» في البيت السابق، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الضمة» مفعول به لأشمم «أو» عاطفة «قف» فعل أمر معطوف على أشمم، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «مضعفا» حال من الضمير المستتر في «قف» وفي قوله: مضعفاً، ضمير مستتر فاعل «ما» اسم موصول: مفعول به لقوله: «مضعفا» «ليس» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة «همزاً» خبر ليس، والجملة من ليس واسمه وخبره لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «أو» عاطفة «عليلاً» معطوف على قوله: «همزاً» «إن» شرطية «قفا» فعل ماض فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «ما ليس همزاً» وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام.

(٢) «محركاً» مفعول به لقوله: «قفا» في البيت السابق «وحركات» مفعول به تقدم عامله، وهو قوله: «انقلا» الآتي «انقلا» فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لأجل الوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لساكن» جار ومجرور متعلق بقوله: انقلا «تحريكه» تحريك: مبتدأ، وتحريك مضاف، والهاء مضاف إليه «لن» حرف نفي ونصب واستقبال «يحظلا» فعل مضارع مبني للمجهول، منصوب بلن، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تحريكه، والألف للإطلاق، والجملة من يحظل ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جر صفة لساكن.

وشرطُ الوقف بالتضعيف ألا يكون الأخيرُ همزة، كخطأ، ولا معتلًا، كفَتًى[1]، وأن يَليَ حركةً، كالجَمَلّ؛ فتقول في الوقف عليه: الجملّ، بتشديد اللام، فإن كان ما قبل الأخير ساكناً امتنع التضعيف، كالحِمْل.

والوَقْفُ بالنقل: عبارة عن تسكين الحرف الأخير ونَقْلِ حركته إلى الحرف الذي قبله[2]، وشَرْطُهُ: أن يكون ما قبل الآخر ساكِناً قابلاً للحركة، نحو: «هذا الضَّرُبْ، ورأيت الضَّرَبْ، ومررت بالضَّرِبْ».

فإن كان ما قبل الآخر محرَّكاً لم يُوقَف بالنقل، كجَعْفَرٍ.

وكذا إن كان ساكناً لا يقبل الحركة، كالألف، نحو: باب، [وإنسان][3].

٨٨٩ ـ وَنَقْلُ فَتْحٍ مِنْ سِوَى المَهْمُوزِ لَا   يَـرَاهُ بَـصْـرِيٌّ وَكُـوفٍ نَـقَـلَا[٤]

مذهب الكوفيين أنه يجوز الوقف بالنقل: سواء كانت الحركة فتحة، أو ضمة، أو كسرة، وسواء كان الأخير مهموزاً، أو غير مهموزٍ، فتقول عندهم: «هذا الضَّرُبْ، ورَأَيْتُ الضَّرَبْ، ومَرَرْتُ بالضَّرِبْ» في الوقف على «الضَّرْبْ»، و«هذا الرِّدُءْ[٥]، ورأيتُ الرِّدَءْ، ومررتُ بالرِّدِءْ» في الوقف على «الرِّدْءْ».

ومذهب البصريين أنه لا يجوز النقل إذا كانت الحركة فتحة إلا إذا كان الآخِر مهموزاً؛ فيجوز عندهم «رأيت الرِّدَءْ» ويمتنع «رأيت الضَّرَبْ».

---

(1) لثِقَلِ الهمزة والمعتلّ؛ فلا يُضعَّفان.
وفي تمثيله بـ«فتى» نظر، فهو غير محرَّك الآخِر؛ وحركته مقدَّرة.

(2) وذلك إن كانت حركة إعراب لا حركة بناء.

(3) ونحو «منديل»، و«شحرور» أي: كالياء والواو أيضاً.
ونحو «ردّ»، أي: المضعّف.

(٤) «ونقل» مبتدأ، ونقل مضاف، و«فتح» مضاف إليه «من سوى» جار ومجرور متعلق بنقل، وسوى مضاف، و«المهموز» مضاف إليه «لا» نافية «يراه» يرى: فعل مضارع، والهاء مفعول به «بصري» فاعل يرى، وجملة الفاعل المنفي الذي هو يرى وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ «وكوف» بحذف ياء النسب للضرورة: مبتدأ «نقلا» نقل: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كوفي، والألف للإطلاق، والجملة من الفعل الماضي الذي هو نقل وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.

(٥) الردء ـ بكسر الراء وسكون الدال وآخره همزة ـ هو المعين في المهمات، ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِيٓ إِنِّيٓ أَخَافُ أَن يُكَذِّبُونِ﴾ [القصص: ٣٤].

ومذهب الكوفيين أَوْلى؛ لأنهم نقلوه عن العرب.

٨٩٠ ـ وَالنَّقْلُ إنْ يُعْدَمْ نَظِيرٌ مُمْتَنِعْ وَذَاكَ فِي المَهْمُوزِ لَيْسَ يَمْتَنِعْ(١)

يعني أنه متى أدّى النقلُ إلى أن تَصِيرَ الكلمةُ على بناءٍ غير موجود في كلامهم، امتنع ذلك، إلا إن كان الآخِرُ همزةً فيجوز؛ فعلى هذا يمتنع: «هذَا العِلُمْ» في الوقف على «العِلْمِ» لأن فِعُلاً مفقودٌ في كلامهم، ويجوز: «هذَا الرِّدُءْ» لأن الآخر هَمزة.

٨٩١ ـ في الوَقْفِ تَا تأْنِيثِ الاسْمِ هَا جُعِلْ إنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَحَّ وُصِلْ(٢)

٨٩٢ ـ وَقَلَّ ذَا في جَمْعِ تَصْحيحٍ وَمَا ضَاهَى وَغَيْرُ ذَيْنِ بالعَكْسِ انْتَمَى(٣)

---

(١) «والنقل» مبتدأ «إن» شرطية «يعدم» فعل مضارع مبني للمجهول، فعل الشرط «نظير» نائب فاعل يعدم، وجواب الشرط محذوف، والتقدير: إن يعدم نظير فالنقل ممتنع، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها من الإعراب معترضة بين المبتدأ وخبره «ممتنع» خبر المبتدأ «وذاك» اسم إشارة مبتدأ «في المهموز» جار ومجرور متعلق بقوله: «يمتنع» الآتي «ليس» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «ذاك» الواقع مبتدأ «يمتنع» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم ليس، والجملة من يمتنع وفاعله المستتر فيه في محل نصب خبر ليس، والجملة من ليس واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو اسم الإشارة.

(٢) «في الوقف» جار ومجرور متعلق بقوله: «جعل» الآتي «تا» قصر للضرورة: مبتدأ، وتا مضاف، و«تأنيث» مضاف إليه، وتأنيث مضاف، و«الاسم» مضاف إليه «ها» بالقصر ضرورة: مفعول ثان لجعل تقدم عليه «جعل» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ـ وهو المفعول الأول ـ ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى التأنيث، والجملة من جعل ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ «إن» شرطية «لم» نافية جازمة «يكن» فعل مضارع ناقص، مجزوم بلم، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تاء التأنيث «بساكن» جار ومجرور متعلق بقوله: «وصل» الآتي «صح» فعل ماض، وفيه ضمير مستتر فاعل، والجملة في محل جر صفة لساكن «وصل» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والجملة في محل نصب خبر يكن، وجملة يكن ومعموليه فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام.

(٣) «وقل» فعل ماض «ذا» اسم إشارة: فاعل قل «في جمع» جار ومجرور متعلق بقل، وجمع مضاف، و«تصحيح» مضاف إليه «وما» اسم موصول: معطوف على جمع تصحيح «ضاهى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من ضاهى وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول «وغير» مبتدأ، وغير مضاف، و«ذين» مضاف إليه «بالعكس» جار ومجرور متعلق بقوله: انتمى «انتمى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى «غير» الواقع مبتدأ، والجملة من انتمى وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.

إذا وُقف على ما فيه تاء التأنيث؛ فإن كان فعلاً وُقف عليه بالتاء، نحو: «هِنْدٌ قَامَتْ»، وإن كان اسماً، فإن كان مفرداً فلا يخلو: إما أن يكون ما قبلها ساكناً صحيحاً، أَوْ لا، فإن كان ما قبلها ساكناً صحيحاً، وُقف عليه بالتاء، نحو: «بِنْتْ، وأُخْتْ»، وإن كان غيرَ ذلك، وُقف عليه بالهاء، نحو: «فَاطِمَهْ، وَحَمْزَهْ، وَفَتَاهْ». وإن كان جمعاً أو شبهه، وُقف عليه بالتاء، نحو: «هِنْدَاتْ، وهَيْهَاتْ». وَقَلَّ الوقفُ على المفرد بالتاء، نحو: «فَاطِمَتْ»، وعلى جمع التصحيح وشبهه بالهاء، نحو: «هِنْدَاهْ، وهَيْهَاهْ».

٨٩٣ ـ وقِفْ بِهَا السَّكْتِ عَلَى الفِعْلِ المُعَلْ بِحَذْفِ آخِرٍ كَأَعْطِ مَنْ سَأَلْ(١)

٨٩٤ ـ وَلَيْسَ حَتْماً في سِوَى مَا كَعِ أَوْ كَيَعِ مَجْزُوماً فَرَاعِ مَا رَعَوْا(٢)

ويجوز الوقف بهاءِ السكت على كل فعل حُذِفَ آخرُه: للجزم أو الوقف، كقولك في لم يُعْطِ: «لم يُعْطِهْ» وفي أعْطِ: «أَعْطِهْ»(3) ولا يلزم ذلك إلا إذا كان الفعلُ الذي حُذِفَ آخرُه قد

(١) «وقف» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بها» قصر للضرورة: جار ومجرور متعلق بقف، وها مضاف، و«السكت» مضاف إليه «على الفعل» جار ومجرور متعلق بقف «المعل» صفة للفعل «بحذف» جار ومجرور متعلق بقوله: «المعل» وحذف مضاف، و«آخر» مضاف إليه «كأعط» الكاف جارة لقول محذوف، أعط: فعل أمر، مبني على حذف الياء والكسرة في آخره دليل عليها، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «من» اسم موصول: مفعول به لأعط «سأل» فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الموصولة، والجملة من سأل وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول، وجملة فعل الأمر وفاعله ومفعوله في محل نصب مقول القول المحذوف، وتقدير الكلام: كقولك: أعط من سأل.

(٢) «وليس» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى لحاق هاء السكت «حتماً» خبر ليس «في سوى» جار ومجرور متعلق بحتم، وسوى مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «كع» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول «أو» حرف عطف «كيع» معطوف على الجار والمجرور السابق «مجزوماً» حال من المجرور الثاني «فراع» راع: فعل أمر مبني على حذف الياء، والكسرة قبلها دليل عليها، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ما» اسم موصول: مفعول به لراع «رعوا» رعى: فعل ماض، وواو الجماعة فاعله، والجملة من راع وفاعله لا محل لها صلة الموصول، والعائد ضمير منصوب المحل محذوف، والتقدير: راع الذي رعوه.

(3) وذلك لبقاءِ حركة الفعل المعتل (محذوف الآخِر) منطوقةً بها.
وتأتي هذه الهاء في الفعل المعتل محذوف الآخر، و«ما» الاستفهامية، وما بُني على حركةٍ لازمة.
وأراد بالوقف ـ في كلامه ـ البناء في فِعْل الأمر، ولكنه لم يُجَلِّ بعبارةٍ صريحة!

بقي على حرفٍ واحدٍ، أو على حرفين أحدُهما زائد؛ فالأول كقولك في «عِ» و«قِ»: «عِهْ، وقِهْ»، والثاني كقولك في «لم يَعِ» و«لم يَقِ»: «لم يَعِهْ، وَلَمْ يَقِهْ»(١).

٨٩٥ ـ وَمَا في الاسْتِفْهَامِ إنْ جُرَّتْ حُذِفْ أَلِفُهَا وَأَوْلِهَا الهَا إنْ تَقِفْ(٢)

٨٩٦ ـ وَلَيْسَ حَتْماً في سِوَى مَا انْخَفَضا بِاسْمٍ كَقَوْلِكَ «اقْتِضَاءَ مَ اقْتَضَى»(٣)

إذا دخل على «ما» الاستفهامية جارٌّ وجب حذفُ ألفها(4)، نحو: «عَمَّ تَسْأَلُ؟» و«بِمَ جِئْتَ؟» و«اقْتِضَاءَ مَ اقْتَضَى زَيْدٌ؟»، وإذا وُقف عليها بعد دخول الجار؛ فإما أن يكون الجارُّ لها حرفاً أو اسماً؛ فإن كان حرفاً جاز إلحاق هاء السَّكْت، نحو: «عَمَّهْ» و«فِيمَهْ»، وإن كان اسماً وجب إلحاقُها(5)، نحو: «اقْتِضَاءَ مَهْ» و«مَجِيءَ مَهْ».

---

(١) قد رد ابن هشام ما ذكره الناظم وتبعه عليه الشارح هنا من أنه يجب لحاق هاء السكت في الوقف على نحو: «لم يع، ولم يق» وردَّ ذلك بإجماع القراء على عدم ذكر الهاء في الوقف على قوله تعالى: ﴿وَلَمْ أَكُ﴾ [مريم: ٢٠]، وقوله سبحانه: ﴿وَمَن تَقِ﴾ [غافر: ٩]، والقراءة مع كونها سنة متبعة لا تخالف العربية، ولا تأتي على وجه يمتنع عربية.

(٢) «وما» مبتدأ خبره الجملة الشرطية التالية «في الاستفهام» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لما «إن» شرطية «جرت» جر: فعل ماض مبني للمجهول، فعل الشرط، والتاء للتأنيث، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على ما الاستفهامية «حذف» فعل ماض مبني للمجهول، جواب الشرط «ألفها» ألف: نائب فاعل لحذف، وألف مضاف، وها: مضاف إليه «وأولها» أول: فعل أمر مبني على حذف الياء، والكسرة قبلها دليل عليها، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وها: مفعول أول لأول «الها» قصر للضرورة: مفعول ثان لأول «إن» شرطية «تقف» فعل مضارع فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام، والتقدير: إن تقف فأولها الهاء.

(٣) «وليس» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على إيلاء ما الاستفهامية الهاء في الوقف «حتماً» خبر ليس «في سوى» جار ومجرور متعلق بقوله: «حتماً» وسوى مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «انخفضا» انخفض: فعل ماض، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من انخفض وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة «باسم» جار ومجرور متعلق بانخفض «كقولك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كقولك «اقتضاء» مفعول مطلق تقدم على عامله وجوباً لإضافته إلى اسم الاستفهام الذي له صدر الكلام، واقتضاء مضاف، و«م» اسم استفهام مضاف إليه «اقتضى» فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والجملة في محل نصب مقول القول المحذوف.

(4) والحذف للتفريق بينها وبين الموصولة، والشرطية، والمصدرية.

(5) لأنه إن كان اسماً أبقاها على حرفٍ واحد، أما إذا كان الجارُّ حرفاً اتصَلَ بها فلم تَعُدْ على حرفٍ واحد!

٨٩٧ ـ وَوَصْلَ ذِي الهَاءِ أَجِزْ بِكُلِّ مَا   حُـرِّكَ تَـحْـرِيـكَ بِـنَـاءٍ لَـزِمَـا[١]

٨٩٨ ـ وَوَصْلُهَا بِغَيْرِ تَحْرِيكِ بِنَا   أُدِيمَ شَذَّ فِي المُدَامِ اسْتُحْسِنَا[٢]

يجوز الوَقْفُ بهاءِ السَّكْتِ على كل متحرك بحركة بناء لازمة لا تُشْبِه حركة إعراب، كقولك في «كَيْفَ»: «كَيْفَهْ»[3]، ولا يُوقف بها على ما حركتُهُ إعْرَابِيَّةٌ، نحو: «جَاءَ زَيْدٌ»، ولا على ما حركته مشْبِهة للحركة الإعرابية، كحركة الفعل الماضي، ولا على ما حركته البنائيةُ غيرُ لازمةٍ، نحو: «قَبْلُ» و«بَعْدُ» والمنادى المفرد، نحو: «يَا زَيْدُ، وَيَا رَجُلُ»، واسم «لا» التي لنفي الجنس، نحو: «لَا رَجُلَ»، وشَذَّ وَصْلُهَا بما حركتُهُ البنائيةُ غيرُ لازمةٍ، كقولهم في «مِنْ عَلُ»: «مِنْ عَلُهْ»[٤]، واستحسن إلحاقها بما حركتهُ دائمة لازمة.

---

(١) «ووصل» مفعول تقدم على عامله، وهو قوله: «أجز» الآتي، ووصل مضاف، و«ذي» اسم إشارة: مضاف إليه «الهاء» بدل من اسم الإشارة، أو عطف بيان عليه، أو نعت له «أجز» فعل أمر، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بكل» جار ومجرور متعلق بقوله: أجز، أو بوصل، وكل مضاف، و«ما» اسم موصول: مضاف إليه «حرك» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من حرك ونائب فاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول «تحريك» مفعول مطلق مبين للنوع، وتحريك مضاف، و«بناء» مضاف إليه «لزما» لزم: فعل ماض، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى بناء، والجملة في محل جر صفة لبناء.

(٢) «ووصلها» وصل: مبتدأ، ووصل مضاف، وها: مضاف إليه «بغير» جار ومجرور متعلق بوصل، وغير مضاف، و«تحريك» مضاف إليه، وتحريك مضاف، و«بنا» قصر للضرورة: مضاف إليه «أديم» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تحريك بناء، والجملة من أديم ونائب فاعله المستتر فيه في محل جر صفة لتحريك بناء «شذ» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى وصلها الواقع مبتدأ، والجملة من شذ وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ «في المدام» جار ومجرور متعلق بقوله: «استحسن» الآتي «استحسن» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، وهذه الجملة معطوفة على جملة الخبر بعاطف مقدر، أي: واستحسن في المدام.

(3) وفي المصحف ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا هِيَهْ﴾ [القارعة: ١٠]، ﴿هَلَكَ عَنِّى سُلْطَٰنِيَهْ﴾ [الحاقة: ٢٩].

(٤) وذلك كما في قول الراجز:

يَـا رُبَّ يَـومٍ لِـيَ لا أُظَـلَّـلُـهْ   أرْمَضُ مِنْ تَحْتُ وأضْحَى مِنْ عَلُهْ

٨٩٩ ـ وَرُبَّمَا أُعْطِيَ لَفْظُ الوَصْلِ مَا لِلْوَقْفِ نَثْراً وَفَشَا مُنْتَظِمَا(١)

قد يُعْطَى الوصْلُ حُكمَ الوقْفِ، وذلك كثيرٌ في النظم قليلٌ في النثر، ومنه في النثر قولُه تعالى: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانظُرْ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، ومن النظم قولُه: [الرجز]

ش٣٥٧ ـ مِثْلُ الحَرِيقِ وَافَقَ القَصَبَّا(٢)

فضعَّف الباء وهي موصولة بحرف الإطلاق [وهو الألف].

   

(١) «وربما» رب: حرف تقليل، وما: كافة «أعطي» فعل ماض مبني للمجهول «لفظ» نائب فاعل لأعطي، وهو المفعول الأول لأعطي، ولفظ مضاف، و«الوصل» مضاف إليه «ما» اسم موصول: مفعول ثان لأعطي «للوقف» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول «نثراً» منصوب على نزع الخافض، أو حال على التأويل بمشتق، أي: ذا نثر، أي: واقعاً في نثر «وفشا» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى إعطاء الوصل ما للوقف «منتظماً» حال من فاعل «فشا».

(٢) هذا بيت من الرجز المشطور، نُسب في «كتاب» سيبويه إلى رؤبة بن العجاج بن رؤبة، ونسبه أبو حاتم في كتاب «الطير» إلى أعرابي، ولم يسمه، ونسبه الجرمي إلى ربيعة بن صبيح، وقبل هذا البيت قوله:

كَأَنَّهُ السَّيْلُ إذَا اسْلَحَبَّا

ويروى أول بيت الشاهد: أو كالحريق.. إلخ.

اللغة: «كأنه» الضمير يعود إلى الجدب الذي خشيه الراجز وتوقعه في أول هذه الكلمة، وذلك في قوله:

لَقَدْ خَشِيتُ أنْ أرَى جَدَبَّا فِي عَامِنَا ذَا بَعْدَ مَا أخْصَبَّا

«اسلحبا» أي: امتد وانبطح، ويريد بذلك أنه يملأ البطاح ويعم الأودية «الحريق» أراد به النار «القصبا» هو كل نبات يكون ساقه أنابيب وكعوبًا.

الإعراب: «**مثل**» بالرفع: خبر مبتدأ محذوف، أي: هو مثل، ومثل مضاف، و«**الحريق**» مضاف إليه «**وافق**» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى الحريق، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب حال من الحريق «**القصبا**» مفعول به لوافق.

الشاهد فيه: قوله: «القصبا» حيث ضعَّف الباء مع كونها موصولة بألف الإطلاق.